

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

33IC/19/XX
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

الاستجابة لأوجه الضعف المتغيرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:
كيفية مساهمة الجمعيات الوطنية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

وثيقة معلومات أساسية

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات المصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، في يونيو ٢٠١٩

المقدمة

سيركز المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) على التحديات المهمة التي تواجه الحركة والدول والشركاء الآخرين لدى الاستجابة "لأوجه الضعف المتغيرة" بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة العامة والنزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والكوارث والأثار الإنسانية لتغير المناخ إلى جانب الموجات الواسعة النطاق للمهاجرين والنازحين من جملة أمور أخرى. ويمكن لمكاسب التنمية أن تلعب دورًا مهمًا في معالجة العوامل الأساسية لأوجه الضعف هذه.

في عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشمل على ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة و١٦٩ غاية تشكل مجتمعة خطة عالمية طموحة ومحددة ليس فقط في المجالات "التقليدية" مثل القضاء على الفقر والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية بل أيضًا في المجالات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والقدرة على الصمود والمدن المستدامة ومنع العنف وسيادة القانون. واستنادًا إلى النجاح المهم، وإن كان متفاوتًا، للأهداف الإنمائية للألفية تتعهد خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب وبالسعي إلى مساعدة أشد الناس عوزًا أولًا.

من خلال اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أقرت الدول بأنها لن تكون قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون "شراكة عالمية" تقوم على التعاون بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. ويشكل المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون فرصة لمناقشة كيف يمكن للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تساهم في هذه الشراكة.

في الواقع، تقوم الجمعيات الوطنية بذلك بطرق شتى في جميع أنحاء العالم ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن أهداف التنمية المستدامة اشتملت على ميادين تعمل فيها هذه الجمعيات منذ زمن بعيد ومنها على سبيل المثال بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث وتوفير اللقاحات وتعزيز النهوض بالصحة المجتمعية ودعم خدمات الماء والصرف الصحي. كذلك، فإن الجمعيات الوطنية بدأت في السنوات الأخيرة بالتركيز على توسيع عملها في مجالات جديدة في مثل التأقلم مع تغير المناخ وتقديم دعم خاص للمهاجرين والنازحين المستضعفين.

ولكن، في ضوء ترسخ عمل الحركة في المجال الإنساني فإن المساهمات الحالية وإمكانية توفير دعم مستقبلي من قبل الجمعيات الوطنية في مجال التنمية -- وفي معالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف المتغيرة -- لا تُفهم فهمًا جيدًا في بعض الأحيان، ونتيجة لذلك، تضع بعض فرص بذل الجهود المشتركة. ويهدف القرار المقترح إلى تسليط الضوء على المجالات التي تعمل فيها الجمعيات الوطنية وفتح المجال لتكثيف الجهود من خلال تعزيز التعاون مع الدول والشركاء الآخرين.

¹ لقد كان لعدد من الجمعيات الوطنية برامج واسعة النطاق في كل مجال من هذه المجالات لسنوات عديدة - ولوحظ مؤخرًا ارتفاع نسبة الجمعيات الوطنية على الصعيد العالمي التي أدرجت هذه المجالات كأولوية في برامجها.

معلومات أساسية

في تحديث عام ٢٠١٨ حول التقدم المحرز عالمياً على صعيد أهداف التنمية المستدامة^٢، استطاعت الأمم المتحدة بيان عدد من الإشارات المشجعة. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة الفقر بشكل عام خصوصاً عبر تقليص الفقر المدقع، كما انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٣٧٪ ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٧٪ منذ عام ٢٠٠٠. وزاد معدّل الإمداد بالكهرباء وتراجع معدّل البطالة. في المقابل، سلط التقرير الضوء على بعض الثغرات المقلقة، مثل حقيقة أنّ ٢٩ في المائة من سكان العالم ما زالوا يفتقرون إلى إمدادات ماء الشرب المدارة بأمان وأنّ ٦١ في المائة يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان وأنّ نسبة متزايدة (١٢ في المائة تقريباً) تنفق أكثر من ١٠ في المائة من الدخل السنوي على الخدمات الصحية وأنّ ٩٠ في المائة من البلدان الأقلّ نمواً لديها أقلّ من طبيب واحد لكلّ ألف شخص. كذلك، كشف التقرير أنّ الكوارث المرتبطة بتغير المناخ سببت أضراراً اقتصادية متزايدة (تتجاوز الـ ٣٠٠ مليار دولار أميركي) وهي تؤثر بشكل خاص على السكان الحضريين وتسهم في عودة الجوع في العالم، كما أنّ معدلات الهجرة آخذة في الارتفاع ما يترك أثراً اقتصادياً إيجابياً على دول المنشأ ودول المقصد على حد سواء، ولكن كثيراً من المهاجرين أنفسهم مستضعفون جداً.

في مواجهة هذه التحديات، يمكن للجمعيات الوطنية أن تقدّم دعماً ملحوظاً. فمن خلال شبكة تضم ١٦٠.٠٠٠ فرع محلي و١٣,٧ مليون متطوع، تعمل هذه الجمعيات في جميع أنحاء العالم لا سيّما على مستوى المجتمعات المحلية لبناء القدرة على الصمود والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها وتحسين الصحة العامة وتعزيز المجتمعات المحلية.

إن مسيرة الحركة متجذرة في العمل الإنساني كما أنّ دورها في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الكوارث والنزاعات وحالات الطوارئ الصحية والأزمات الأخرى معروف جيّداً. ونحن نصف أنفسنا أحياناً بأننا "إنسانيون فقط" بمعنى أننا نسعى دائماً إلى العمل وفقاً لمبادئنا الأساسية بطريقة محايدة ووزنية ومستقلة. غير أنه لا ينبغي فهم ذلك على أنه يعني ضمناً أن الجمعيات الوطنية لا تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات والمعاناة وأنّها لا تشارك في أعمال يمكن أن تصنّف في "دائرة التنمية" أو أنها لا تقدّم الدعم للسلطات المختصة أو تتعاون معها في إنجاز ذلك.

في الواقع، يُنتظر أن تعتمد الجمعيات الوطنية الأعضاء في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر استراتيجية جديدة للسنوات العشر المقبلة ("استراتيجية العقد ٢٠٣٠") قبيل انعقاد المؤتمر الدولي، تحدد دوافع طموحة وقوية للاضطلاع بدور رئيسي في التصدي للعوامل المؤدية إلى ظهور أبرز التحديات العالمية. إضافة إلى ذلك تتمتع الجمعيات الوطنية، على المستوى الفردي، بصفاتها جمّة مساعدة للسلطات العامة، بمكانة فريدة تؤهلها لدعم جهود السلطات في التخفيف من حدة هذه العوامل السلبية.

² الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨،

وفي حين تختلف أولويات الجمعيات الوطنية وبرامجها بين بلد وآخر، إلا أنّ القرار المقترح يهدف إلى تحديد المجالات التي تنشط فيها الغالبية العظمى من الجمعيات الوطنية والفرص المتاحة لتعزيز الإجراءات المتخذة بالتعاون مع الدول وغيرها من الجهات للتغلب على الثغرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما تضع الدول خططها واستراتيجياتها الإنمائية المتمحورة حول أهداف التنمية المستدامة، سيكون من المفيد للسلطات والجمعيات الوطنية في كل بلد أن تعدّ تفاهماً ثنائيًا واضحًا بشأن المجالات التي تعدّ الجمعيات الوطنية مهيأة لدعم التقدم فيها.

لا شكّ في أنّ أهداف التنمية المستدامة ليست الإطار المعياري العالمي الوحيد الذي تسعى الجمعيات الوطنية إلى المساهمة فيه بشكل ملحوظ، إذ تشمل المجالات الأخرى المهمة القانون الدولي الإنساني الذي يتمّ التطرق إليه باستفاضة في مراحل أخرى من المؤتمر الدولي فضلاً عن عدد من "خرائط الطرق" العالمية الحديثة في مختلف القطاعات ومنها إطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والخطّة الحضريّة الجديدة والاتفاق العالمي من أجل الهجرة المنظّمة والأمنّة والنظامية واللاجئين واللوائح الصحية الدولية. ولكن، لأغراض هذا القرار، تقرر التركيز على أهداف التنمية المستدامة بسبب طبيعتها الشاملة.

التحليل

يركز القرار المقترح (مشروع القرار) على ١٠ أهداف من أصل ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة (علمًا أنّ مساهمة عدد من الجمعيات الوطنية قد تشمل أهدافًا إضافية).

تعزيز القدرة على الصمود والحدّ من مخاطر الكوارث والتأقلم مع تغير المناخ

تساهم الجمعيات الوطنية من خلال عملها على تعزيز القدرة على الصمود (بما في ذلك دعم سبل المعيشة) والحدّ من مخاطر الكوارث ودعم التأقلم مع تغيّر المناخ في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والثاني (القضاء على الجوع) والحادي عشر (المدن المستدامة) والثالث عشر (تغيّر المناخ) والخامس عشر (البيئة).

في عام ٢٠١٨ وحده، استثمر الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية ما مجموعه ٢٠٧ ملايين فرنك سويسري في مشاريع للحدّ من مخاطر الكوارث تمّ تنفيذها في ١٦٠ بلدًا واستهدفت ٥٢ مليون شخص من المستضعفين. وقد تضاعف نشاط شبكات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واستثماراته في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث أربع مرات منذ عام ٢٠٠٩. وفي آخر مسح، لوحظ أيضًا أن ٧٢ في المائة من المشاريع المتعلقة بالحدّ من مخاطر الكوارث اعتبرت "ذكية مناخيًا" (بمعنى أنها لا تزيد الوعي بمخاطر المناخ فحسب، بل تستخدم المعلومات ذات الصلة بالمناخ والطقس بشكل مباشر في تحليل المخاطر واتخاذ الإجراءات) أو "واعية بالمناخ" (بمعنى أنها ترفع وعي السكان بالمخاطر المناخية). وتخرط الجمعيات الوطنية أيضًا أكثر فأكثر في الحلول القائمة على الطبيعة، مثل إعادة الترحيب ومكافحة التصحر، وتعتمد أساليب ابتكارية مثل التمويل المستند إلى التوقعات لتعزيز الإجراءات المبكرة في حال أوشكت ظواهر جوية قصوى على الوقوع. وبالمثل، عملت شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال العقد الماضي على تطوير الخبرة والبحوث في مجال قانون مواجهة الكوارث الذي تقوم باطلاع السلطات المختصة عليه بشكل فاعل.

ويعمل الاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأعضاؤه من خلال تحالف المليار لتحقيق القدرة على الصمود أيضاً مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومبادرة الأمم المتحدة للترابط بين مؤسسات الأعمال ومنظمة انتربيس ومجموعة من الشركاء الإقليميين والوطنيين لزيادة العمل الجماعي على بناء القدرة على الصمود عن طريق تعزيز الشراكة على نطاق الشبكة والاستراتيجيات القائمة على العمل المجتمعي. كمثل على ذلك، طلبت الحكومة الهندية من جمعية الصليب الأحمر الهندي أن تساعد على ضمان أن يتدرّب كل طالب في مرحلة الدراسة الثانوية في الهند على تقديم الإسعافات الأولية مع هدف إشراك أكثر من مليون مدرسة.

على الرغم من هذا التقدم، ترى الجمعيات الوطنية ضرورة ملحة لتكثيف الجهود في ضوء الآثار المتسارعة للكوارث الناجمة عن تغيير المناخ (والتي تتفاقم بسبب تزايد أعداد الأشخاص - الذين يفوق عددهم اليوم الـ ٨٨٠ مليون نسمة- الذين يعيشون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية، وهم يتعرضون بدرجة كبيرة للآثار الناجمة عن الكوارث).

تسترشد الجمعيات الوطنية بإطار عمل الاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول بناء قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث ما يخولها، خصوصاً من خلال قاعدة المتطوعين لديها، التعاون مع المجتمعات المحلية حتى تقوم هذه المجتمعات بتقييم مواطن ضعفها وقدراتها ووضع خطط عمل لضمان أن يؤدي الإنذار المبكر إلى اتخاذ إجراءات مبكرة على صعيد المجتمع ونشر نهج متكامل للتأقلم مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.

تُشرك جمعيات وطنية عديدة (ولكن ليس جميعها) بشكل منهجي في اللجان المشتركة بين الوكالات التابعة للحكومات والمعنية بإدارة مخاطر الكوارث، وتحدد القوانين والسياسات والخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث دورها. وقد انخرط عدد أقل من الجمعيات بصورة منتظمة حتى الآن في التخطيط وفي المنتديات حول التأقلم مع تغيير المناخ بما في ذلك في عمليات وضع خطط وطنية للتأقلم وتحديد المساهمات الوطنية في إطار اتفاق باريس.

تعزيز الصحة العامة، بما في ذلك عن طريق الحصول على خدمات الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية

يمكن للجمعيات الوطنية أيضاً أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة الدول على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الحياة الصحية) والهدف السادس (الماء والصرف الصحي) علماً بأن أكبر عدد من الأشخاص الذين استهدفتهم الجمعيات الوطنية هم أولئك الذين يستفيدون من برامج الصحة العامة. وفي عام ٢٠١٧، استفاد ما زهاء ١٠٣ ملايين نسمة في مختلف أنحاء العالم من هذه البرامج بشكل مباشر.

وفي سبيل السعي إلى تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، تكثف الدول جهودها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة - وهي فكرة مفادها أنه ينبغي أن تتاح للجميع في كل مكان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية كلما احتاجوا إليها من دون أن ينجم عن ذلك أي صعوبات مالية. ويمكن للجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعيات الوطنية لتعزيز الصحة العامة أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق هذا الهدف لاسيما للفئات السكانية المستضعفة التي يصعب الوصول إليها - بما في ذلك الفئات التي تعيش في ظروف طارئة ومعقدة. ومن المتوقع أن يوفر الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للأمم المتحدة حول التغطية الصحية الشاملة زخماً هاماً لهذا الجهد. وقد تتاح فرصة لزيادة الانساق والتعاون بين برامج الجمعيات الوطنية لموظفيها ومتطوعيها في مجال الصحة والاستراتيجيات والنهج التي تقودها الدولة على الصعيد الوطني والمحلي.

ويحدّد الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة مسارًا للتعاون في المجالات المنقذة للحياة مثل الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية وهي مجالات تعمل فيها الجمعيات الوطنية جاهدة من أجل تكثيف الجهود بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية للماء والصرف الصحي التي وضعها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والتي حدّدت ٦٩٤ مشروعًا لتوفير الماء وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في ٨٠ بلدًا بالتنسيق مع ١١١ جمعية وطنية بهدف تغطية ٣٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى ذلك، على غرار ما شهدناه في العديد من حالات تفشي الأمراض الأخيرة (مثل الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحصبة في الفلبين؛ والكوليرا في موزامبيق)، يمكن للمتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يلعبوا دورًا منقذًا للحياة في التصدي للأوبئة والجوائح.

وفي حين تقيم العديد من الجمعيات الوطنية صلات وثيقة مع وزارات الصحة المعنية، يبقى عدد الجمعيات التي يتم إدراج دورها وإمكانياتها بشكل منتظم في القوانين والاستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال الصحة قليلًا جدًا.

تعزير الهجرة الأكثر أمانًا والمدن المستدامة وفرص التعليم والمجتمعات السلمية الجامعة

يرد ذكر المهاجرين في أجزاء مختلفة من خطة عام ٢٠٣٠. ويتّسم عمل الجمعيات الوطنية بأهمية خاصة بالنسبة للهدف ١٠-٧، فيما يتعلق بتيسير الهجرة المنظمة والأمنة والنظامية. في عام ٢٠١٧، قدّمت الجمعيات الوطنية خدمات إنسانية لما يزيد على ٣,٦ مليون مهاجر وشملت هذه الخدمات الغذاء والماء والمعلومات المهمة والمشورة القانونية والإسعافات الأولية والرعاية الصحية الأساسية والدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الروابط العائلية والاحتواء الاجتماعي وغيرها. وفي عام ٢٠١٧ أيضًا، اعتمدت شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر استراتيجية عالمية طموحة مدتها أربع سنوات خاصة بالهجرة، تهدف إلى زيادة الخدمات التي يمكن أن تقدّمها وتعزيز الترابط عبر مسارات الهجرة وتحديد الفئات الأكثر ضعفًا وتمييزًا واحتياجاتها الخاصة. وتقوم الجمعيات الوطنية في عدد من البلدان حاليًا بالتواصل مع السلطات لتوضيح أدوارها وقدرتها على خدمة جميع المهاجرين المستضعفين، أيًا كان وضعهم القانوني، بما في ذلك عبر إقامة وحدات لتقديم الخدمات الإنسانية.

وبالمثل، تعمل الجمعيات الوطنية عن كثب مع السلطات البلدية لتعزيز الحصول المنصف على الخدمات الأساسية وتشجيع قيام مدن أكثر أمانًا وصحة وأقلّ عنفًا تماشيًا مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. لقد ضاعف عدد من فروع الجمعيات الوطنية البلدية جهودها (على سبيل المثال، في مدن سيمارانغ وتيرنات ولوغانفيل ومولامبين) من أجل المشاركة في قيادة تحالفات الصمود في المدينة وذلك في إطار دعم سلطات المدينة. كذلك، أقامت جمعية الصليب الأحمر في تنزانيا شراكة مع السلطات البلدية وهيئات الأرصاء الجوية والبنك الدولي والأوساط الأكاديمية في دار السلام لتطوير نظام لإدارة مخاطر الفيضانات في المدينة يتضمن إجراءات مستندة إلى التوقعات للفئات الأكثر ضعفًا كما قامت جمعية الصليب الأحمر في كينيا بترتيب استحداث نظام لإدارة الحرائق على المستوى المجتمعي مع السلطات المحلية ما ساهم في خفض الحرائق بنسبة ٦٠ في المائة في مستوطنة موكورو العشوائية في نيروبي. ويبدو أن فرصًا مهمة متاحة لجهود تعاون مماثل في مختلف أنحاء العالم.

أمّا الشباب فيمثلون موضوعًا متكررًا في المناقشات المتعلقة بمساهمة الجمعيات الوطنية في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة حول التعليم والهدف ١٦ حول المجتمعات المسالمة والشاملة. وتدعم أكثر من ٧٠ جمعية وطنية متطوعيًا

الشباب لتنفيذ مشاريع يقودها الشباب في هذه المجالات وغيرها. ولا تنشط الجمعيات الوطنية في تعزيز مدارس أكثر أماناً وفي إعادة بناء المرافق التعليمية وإنعاشها بعد الكوارث فحسب بل توفر التعليم أيضاً رغم أنّ ذلك غير معروف إجّالاً. في هذا الصدد، بين مسح حديث أنّ نحو ٨٠ جمعية وطنية تدير أكثر من ٢٤ ٠٠٠ مؤسسة تعليمية في مختلف أنحاء العالم، بينها أكثر من ٩٠٠ مؤسسة في المرحلة ما قبل الابتدائية، وأكثر من ١ ٥٠٠ مؤسسة في المرحلة الابتدائية وأكثر من ٢١ ٠٠٠ مؤسسة في المرحلة الثانوية و٤٩٢ مؤسسة في المرحلة الجامعية وأكثر من ٧٠ مؤسسة لذوي الاحتياجات الخاصة وأكثر من ١٤٠ نوعاً آخر من مؤسسات التعليم.

تشمل المبادرات التعليمية للجمعيات الوطنية أيضاً توفير التدريب ومعينات التعليم حول المبادئ والقيم الإنسانية والقانون الدولي الإنساني فضلاً عن تطوير مهارات الشباب في مجال صنع السلام.

التبعات من حيث الموارد

يمكن للجمعيات الوطنية أن تستفيد من أنواع متعددة من الموارد لدعم عملها - أهمها استعداد الأفراد لتخصيص وقتهم طوعياً لتعزيز سلامة مجتمعاتهم المحلية ورفاهها - إلى جانب التبرعات الخاصة. غير أنّ الدعم المالي من الحكومات ومن المانحين الإنمائيين لتقديم الخدمات الرئيسية -- سيكون أمراً حاسماً في عدد من السياقات بهدف توسيع نطاق عمل الجمعيات بحيث يصل إلى استخدام كامل طاقتها من أجل ضمان تحقيق أهم غايات أهداف التنمية المستدامة.

التنفيذ والرصد

يتوقف تنفيذ هذا القرار على الإجراءات التي ستتخذها الدول وجمعياتها الوطنية على الصعيد الوطني. وستكون التعهدات في هذا الصدد وسيلة مفيدة لوضع مسار واضح للحوار بغية تعزيز التعاون. ويدعو القرار المقترح إلى إعداد تقرير متابعة ليعرض على المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين المقرر عقده في عام ٢٠٢٣.

الاستنتاجات والتوصيات

الأمّل معقود على أن تتوصل الدول والجمعيات الوطنية من خلال هذا القرار إلى فهم متبادل أمتن لدور الجمعيات الوطنية الحالي في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن إمكانية توسيع نطاق هذا العمل في حال توفر الموارد. ويمكن لهذا الفهم أن يدعم الترتيبات المعززة للتعاون بين الجمعيات الوطنية والسلطات المختصة لا سيما في مجال التخطيط الإنمائي مع الإشارة إلى أنّ الوسائل المختلفة المطلوبة لتعزيز ذلك مذكورة في مشروع القرار.